زادت من مخاوف المواطن اليمني

ارتفاعات أسعار الغذاء عالمياً وتفاقم أزمة المشتقات النفطية داخلياً

دخلت بلادنا منعطفا جديدا من المخاوف حيال الارتفاعات السعرية للمواد الغذائية النباتية والحيوانية في بورصات الأسواق الدولية من جهة، ومن جهة أخرى تتزايد المخاوف من تفاقم أزمة انعدام المشتقات النفطية في السوق اليمنية الأمر الذي سيجعل المطاحن الخاصة بإنتاج الدقيق متوقفة، إضافة إلى أن قطاع النقل من الموانئ إلى المدن الرئيسية وبين المحافظات هو الآخر شبه متوقف وتتزايد تكلفته إلى مستويات غير معقولة يوماً بعد آخر مما يشير إلى آثار سلبية قاتمة ستخيم على المواطنين اليمنيين.

استطلاع/أحمد الطيار

الأسعار العالمية

● يواجه العالم خطراً كبيراً في ارتفاع أسعار المواد الغذائية المنتجة زراعيا والمصنعة وحسب تقارير البنك الدولي هناك توقعات أن ترتفع أسعار الغذاء خلال النصف القادم للعام الحالي ٢٠١١م بنسبة ٣٥٪ الأمر الذي سيكون معه مصير الدول النامية مريكا وقد تدخل ملايين البشر من سكانها في مرحلة الجوع القاتم .

ومع أن مجموعة الدول الصناعية اتخذت أمس الجمعة قراراً توافقياً يقضي بالمساهمة معا في عدم ارتفاع أسعار الغذاء عالميا فإن كثيراً من المحللين يرون استحالة تنظيم هذا الأمر، خصوصا في ظل ارتفاع أسعار الطاقة وانتشار الجفاف وعوامل أخرى لدى الدول المنتجة.

ويقول محلل الشؤون الاقتصادية في بنك «اتش ا س بي سي ألان مولن»، إن الارتفاعات السعرية للمواد الغذائية ستؤدي إلى خسارة الدول النامية كثيراً من الأموال وستجعل موازناتها في حال عجز دائم لأنها ستضطر للتدخل لإنقاذ شعوبها من الجوع وضرورة دفع ميزانيات كبيرة لدعم المواد الغذائية خشية الاضطرابات السياسية المتوقعة.

اليمن

● تقول وزارة الصناعة والتجارة إنها تضع مسألة ارتفاع الأسعار عالميا نصب عينها وأنها بذلك تقوم بالتنسيق مع القطاع الخاص لتوفير مخزون استراتيجي يجنب اليمن من الوقوع في أي كارثة تذكر.

وتقول الوزارة إنها متخوفة وقلقة من تأثيرات الارتفاعات السعرية العالمية للمواد الغذائية نظرا لقلة دخل اليمنيين من جهة، وثانياً للظروف الاستثنائية التي تمر بها اليمن جراء الأزمة الحالية وخصوصا الفقراء، فالحكومة مصممة على توفير المناخ الملائم والتسهيلات اللازمة لكي تتواءم الارتفاعات السعرية العالمية مع دخل المواطن ولا يكون هناك أي أضرار عليه ومن تلك الإجراءات فتح الاعتمادات لكل مستوردات السلع الغذائية بالسعر الرسمي للدولار ٢١٣ ريالا.

قلق المشتقات

● لا يظهر حاليا في السوق المحلية أي قلق من ارتفاعات الأسعار عالميا إنما القلق الكبير ينصب في عدم توفر المشتقات النفطية اللازمة لحركة النقل كالبنزين والديزل لعمل مصانع ومطاحن القطاع الخاص الخاصة بالدقيق والطحين، خصوصا وقد بلغ سعر دبة البنزين ٥٠٠٠ ريال وأكثر في السوق السوداء فيما توقفت المئات من المحطات من القيام بعملها وبيع المشتقات النفطية لأنها منعدمة من المصدر حسب ما يقول أصحابها.

وقال مصدر مطلع في مصانع غذائية يمنية مشهورة إن ٥٠٪ من مصانعهم متوقفة نتيجة انعدام الديزل للمحركات كما أن الإنتاج المحلي للمواد الغذائية من الألبان والحليب والزيوت والسمون فقد أكثر من النصف وهذا سيؤثر على مستوى تموينات السوق وسيؤدي إلى اضطراب الأسعار والقلق داخل السوق .

حركة النقل

● ونتيجة لانعدام البنزين والديزل توقفت حركة النقل من جهة ومن جهة أخرى ارتفعت أسعار النقل إلى مستويات قياسية جعلت التكلفة تضاف إلى أسعار المواد الغذائية والتموينية فقد بات سعر الزبادي الكبير تجزئة للمواطن في صنعاء ١٥٠ ريالا بعد أن كان بـ ١٢٠ ريالا فقط وشملت الزيادات ارتفاعا في الزيوت والسمون والقمح والدقيق بنسبة ٣٠ ٪ .

ويقول محمد الكاهلي تاجر إذا استمرت المشتقات النفطية في الانعدام فلن تكون هناك تجارة ولن يتمكن التجار من نقل البضائع وستكون التجارة الداخلية قد انتهت.

لابد من استراتيجية

● يدعو الخبراء إلى بناء وتطبيق استراتيجية حقيقية لمواجهة التقلبات في السوق الدولية تقوم على بناء مخزون استراتيجي داخلي من جميع المواد بما فيها المشتقات النفطية من جهة وعمل خطط لزيادة إنتاجنا الزراعي مكن جهة أخرى وفقا لقدرة اليمن في الإنتاج الزراعي ورغم إن اليمن فقيرة في الإنتاج الزراعي والحيواني والنباتي، وأن نسبة الاكتفاء الذاتي في العموم لا يزيد عن ٣٠٪ الأمر الذي يجعل احتياجات ٢٤ مليون نسمة تلبى بالاستيراد من الخارج لكن الامل في تكاتف الجميع لبناء وتنفيذ استراتيجية قوية يبقى الحل وهذا مكمن الحل، داعين الحكومة لتحمل مسؤولياتها إزاء ذلك و تضافر جهود مختلف الجهات الرسمية والأهلية لمواجهة مشكلة الارتفاعات السعرية والحد من تأثيراتها على المجتمع اليمني ، مشيرين إلى أنه وفي حالة استمرار ارتفاع القمح فإن نسبة الفقر في اليمن سوف ترتفع بنسبة ٦٪، ويحذر من الارتفاع السكاني الكبير في اليمن مقابل انخفاض إنتاج الحبوب ،فعدد عدد سكان اليمن سيصل الى ٢٧,٧ مليون نسمة بحلول ٢٠١٥م بزيادة ٩,٥ ملايين نسمة وبنسبة ٥٢٪ مقارنة بمتوسط الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦م ،كما توقعت انخفاض كميات إنتاج الحبوب إلى ٣٤٥ ألف طن بمقدار ٢٨٩ ألف طن وبنسبة ٤٦٪ خلال نفس الفترة.

وكانت دراسة محلية حديثة أكدت أن الاعتماد على الخطط السنوية قصيرة الأجل لتنمية القطاع الزراعي و تحقيق الأمن الغذائي غير مجدية، موضحة أن أزمة الغذاء تزداد حدة مع مرور الزمن حتى أصبحت معها اليمن لا تنتج سوى ٥٪ من حاجتها من القمح و١٥٪ من حاجتها من الحبوب بشكل عام.

وطالبت الدراسة التي أعدها الدكتور حسن ثابت – عن أهمية القطاع الزراعي وسبل تمويله لتحقيق الأمن الغذائي – بوضع خطة استراتيجية طويلة المدى لتحقيق الأمن الغذائي من الحبوب الغذائية لاسيما وأن اليمن تملك من المقومات و الإمكانيات الزراعية ما يجعلها تحقق الاكتفاء الذاتي من الحبوب فضلا عن تحقيق فائض للتصدير.

ويعد قطاع الزراعة في اليمن من أهم القطاعات الإنتاجية والرئيسية المكونة للناتج المحلي في الاقتصاد، حيث يسهم سنويا بحوالي ١٧,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، كما يعد مصدر دخل لأكثر من ٥٤ ٪ من إجمالي القوى العاملة، ويعتمد عليه ما يزيد عن ٧٤ ٪ من سكان الريف.

الإنتاج المحلي

● طبقا لبيانات الإحصاء الزراعي فإن المساحة الإجمالية المزروعة بالحبوب الغذائية التي تشمل (القمح، الذرة، الذرة الشامية، الدخن، الشعير) تبلغ ٦٦٠ ألفاً و٦٦٨ هكتاراً وفيما بلغت إنتاجية اليمن من محصول الذرة العام الماضي ٣١١ ألفاً و٥٠٤ أطنان في مساحة مزروعة قدرها ٣٧٥ ألفاً و ٧٢٣ هكتارا، بينما سجلت إنتاجية الدخن ٦١ ألفاً و٥٢٧ طنا في مساحة ٩٧ ألفاً و٦٨٨ هكتاراً خلال نفس العام.

رأي اقتصادي

قطاع الاتصالات اليمنية... نعمة أم نقمة؟

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،، بات واضحاً أن أهمية قطاع الاتصالات في بلادنا لم يعد في القطاع نفسه وفي حجم الاستثمارات التي تجتذبها، بل في الدور الحيوي الذي يلعبه في دعم النشاطات الاقتصادية، وأصبح المعيار الأساسي لأداء الأنشطة القادرة على خلق المنافسة.

ومما لا شك فيه أن هذه التطورات جاءت في وقت كان قطاع الاتصالات في بلادنا اليمن محتكراً من قبل الحكومة، باعتبار ما يقدمه من خدمة تعتبر خدمة عامة، وأن قطاع الاتصالات ليس قطاعاً أساسياً للتنمية الاقتصادية، وعند فتح الحدود والحواجز أمام الخدمات والسلع وظهور التكتلات الاقتصادية تبلورت اتجاهات حكومتنا نحو تحرير قطاع الاتصالات والسماح للقطاع الخاص بلعب دور أساسي عبر عملية الخصخصة وفتح السوق اليمنية أمام المنافسة وهيكلة قطاع الاتصالات وفصل عملية تشغيله عن عملية الإشراف والتنظيم، وسن وإصدار قوانين وتشريعات تنظم هذا التوجه حاضنة لمناخ المنافسة بما يؤدي إلى تنمية قطاع الاتصالات وتيسير وتسهيل التكنولوجيا وردم الفجوة الرقمية والتهميش وإغراءات إيرادات الاحتكار.

ومن هذا المنبر يتوجب علي التنبيه إلى أن قطاع الاتصالات في بلادنا والقائمين عليه، التحري في أن تتماشى وتتناسب خطوات انفتاحه مع الانفتاح الاقتصادي ككل وخصوصيات مجتمعنا اليمني والتوفيق بينها وبين الانفتاح والعولمة عموماً، لذا فإن حكومة بلادنا، ممثلة بوزارة الاتصالات وتقنيات المعلومات، ماضية في تطوير هذا القطاع، ولديها توجه وإدراك بأن المطلوب ليس انتقال الاحتكار من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بل إلى تحسين الخدمة وخلق المنافسة المطلوبة ومتابعة التقنيات المتطورة ومواكبة التكنولوجيا وتكوين الكوادر والاهتمام بالموارد البشرية واستقطاب الكفاءات المغتربة مع حاجة قطاع الاتصالات في بلادنا إلى قدر كبير من التعاون على أكثر من صعيد، وبما يسمح تحقيق قدر لا يستهان به من التكامل وتبادل الخبرات وإقامة المشاريع المشتركة والاستفادة من الخبرات المتوفرة محلياً.

تنفيذ عدد من المشاريع لتنمية الموارد الطبيعية بذمار

■ ،،ذمار / سبأ

نفذ مشروع التنمية الريفية في محافظة ذمار عدداً من الأنشطة والبرامج التنموية في مجال إدارة الموارد الطبيعية والبيئة، الهادفة إلى تشجيع المجتمعات المحلية على الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية والبيئية ورفع قدراتهم على التعامل مع المشكلات البيئية وإحياء العادات والتقاليد والأعراف، والعمل على تنمية هذه الموارد لتصبح رافداً لحياة الإنسان حاضراً ومستقبلاً.

وأوضح المدير التنفيذي لمشروع التنمية الريفية المهندس عبدالكريم عبدالله الارياني لـ(سبأ) أن المشروع وزع الفين و ٦١٠ شتلات من الفاكهة والبن مستديمة ومتساقطة وعدد ٤٥٥ شبكة ري منزلي ضغط منخفض وكمية ٨٤ كيلوا جراماً من بذور الخضار والبقوليات وذلك لتنفيذ ٤٥٥ حديقة منزلية في القرى البيئية المختارة بهدف تحسين دخل الأسر باستغلال الموارد المائية المنزلية للري.

وأضاف الارياني أنه تم توزيع عدد ٦٤ مشتلا قروياً لإنتاج الشتلات الحراجية والفاكهة والبن والمحاصيل العطرية والزهرية حيث تصل الطاقة الإنتاجية للمشتل الواحد ٢٥٠٠ شتلة سنوياً.

ولفت إلى أن هذه المشاتل توزع على ٦٤ مجموعة ادخارية وإقراضية نسوية والمرشدين المحليين البيئيين وذلك بهدف تحسين واستدامة توفير الشتلات في المناطق الريفية والنائية لتحسين الغطاء النباتي من الأشجار والشجيرات والمحافظة عليها.

وأشار إلى أن المشروع وزع عدد ٢٦٣ برميلا صغيراً وعربية يدوية لجمع القمامات والمخلفات التي تضر بالبيئة الريفية الجميلة واستفاد من هذه الأدوات عدد (٣٥) قرية بيئية مختارة في الوحدات القروية المستهدفة من قبل المشروع.

تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذه البرامج يأتي بالتزامن مع بدء تنفيذ برامج الإرشاد والتوعية البيئية التي يتم تنفيذها من قبل مختصي ومختصات الإرشاد البيئي والتي تستهدف (٢٦٧٠) مزارعاً ومزارعة في محافظة ذمار ، وذلك من خلال تنفيذ عدد من الاجتماعات والأمسيات الإرشادية والأيام الإيضاحية وتوزيع عدد من الكتيبات والوسائل الإرشادية الإعلامية التي ينتجها المشروع لتسهيل وصول المعلومة الإرشادية للمجتمعات المحلية.

---

١٠٨ مليارات ريال قيمة إنتاج أنشطة الصناعات البلاستيكية في اليمن

■ ،،كتب/أحمد الطيار

ارتفعت قيمة إنتاج أنشطة الصناعات البلاستيكية التي يديرها القطاع الخاص في بلادنا إلى ١٠٨ مليارات و٨١ مليون ريال مشكلة نسبة ٧,٦٪ من قيمة الناتج الصناعي لهذا القطاع خلال عام ٢٠٠٩م.

وحسب بيانات رسمية سجلت قيمة أنشطة صناعة البلاستيك ارتفاعا من٧٣ مليارا و٤٩٣ مليون ريال في ٢٠٠٧م إلى ٨٣ ملياراً و٣٦٦ مليون ريال في ٢٠٠٨م، فيما نمت القيمة المضافة بنسبة ٢٩٪ عام ٢٠٠٩م.

وأشارت البيانات إلى أن أنشطة صناعة البلاستيك تستوعب ٤١٣٤ عاملاً، فيما بلغ إجمالي التعويضات التي حصلوا عليها من أعمالهم ملياراً و٤٤٤ مليون ريال.

والبلاستيك أو ما يعرف باللدائن هو مادة يمكن تشكيلها بصورة مختلفة تكون أساساً من سلاسل تدعى البوليمار أو البوليميرات ويتم استخلاصها من البترول أو الغاز الطبيعي أو الفحم.

والبلاستيك من أكثر المواد المصنعة نفعاً للإنسان ولا يمكن الاستغناء عنه، كما أن لمنتجات البلاستيك، وخصوصاً تلك التي تستعمل في الصناعة، أعمار تمتد لسنوات عديدة.